ICANN 71
14–17 June 2021
VIRTUAL POLICY FORUM

ICANN | GAC
Governmental Advisory Committee

مراجعة خدمة دليل التسجيل RDS/WHOIS وسياسة حماية البيانات

الجلسة رقم 8

المحتويات

الهدف من الجلسة 1

نبذة خلفية 2

القضايا 2

مقرح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC 3

التطورات ذات الصلة 5

مراجعة الحالة الراهنة 5

التركيز: سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام المؤقت وتنفيذ المرحلة الأولى لعملية وضع السياسات المعجَّلة 10

التركيز: المرحلة الثانية لعملية EPDP 12

التركيز: تمت مناقشة قضايا السياسة ذات الأولوية 2 في المرحلة "2أ" من عملية وضع السياسات المعجَّلة وفريق تحديد النطاق حول الدقة 14

التركيز: مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات الأوروبية 16

المواقف الحالية 19

الوثائق المرجعية الرئيسية 22

الهدف من الجلسة

مراجعة آخر التطورات المتعلقة بالجهود المبذولة لجعل نظام WHOIS متوافقًا مع قانون حماية البيانات المعمول به، بما في ذلك: التحديات في تنفيذ توصيات سياسة المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات المعجَّلة، التقدم في مرحلة تصميم العملية (ODP) في توصيات سياسة المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات المعجَّلة بشأن نظام الوصول المعياري والكشف عن بيانات التسجيل (SSAD)؛ التوصيات الأولية للمرحلة 2أ من عملية وضع السياسات المعجَّلة فيما يتعلق بالتمييز بين الشخص القانوني مقابل الشخص الطبيعي في نشر بيانات تسجيل gTLD، بالإضافة إلى جدوى استخدام رسائل بريد إلكتروني فريدة ومجهولة المصدر لجهات الاتصال؛ ودقة بيانات تسجيل gTLD

نبذة خلفية

على مدى العقود الماضية، أصبحت المعلومات المتعلقة بالأفراد أو الكيانات التي تحمل اسمًا للنطاق ("بيانات تسجيل النطاق") متاحة بشكل عام من خلال بروتوكول WHOIS وخدمات WHOIS ذات الصلة[1]، وعليه باتت أداةً لا غنى عنها لإسناد المحتوى والخدمات والجريمة على الإنترنت لأصحابها.

وبالتالي، كانت WHOIS موضع اهتمام طويل الأمد لمجتمع ICANN، بما في ذلك GAC، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الصعبة مثل المخاوف المتعلقة بعدم حماية البيانات الشخصية، وعدم دقة بيانات التسجيل.

أجبر بدء العمل بالقانون العام لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي في 25 أيار (مايو) 2018 مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة ومجتمع ICANN على جعل نظام WHOIS متوافق مع تنظيم حماية البيانات.

القضايا

يتطلب تحديد السياسات المناسبة لبروتوكول WHOIS، أو كما هو معروف باسم خدمات دليل التسجيل (RDS) مراعاة المسائل المتعلقة بالقدر نفسه من حماية البيانات والممارسات المشروعة والقانونية المرتبطة بحماية الجمهور، بما في ذلك مكافحة السلوك غير القانوني مثل الجرائم الإلكترونية والاحتيال وانتهاك الملكية الفكرية والتأكد من الأمن وتعزيز ثقة المستخدم وثقة المستهلك في الإنترنت وحماية المستهلكين وشركات الأعمال. مشورة[2] اللجنة الاستشارية الحكومية المسبقة ولوائح ICANN تقر بهذه المصالح الحيوية.

وأقرت مجموعة العمل المعنية بحماية البيانات بالمادة 29، والمجلس الأوروبي لحماية البيانات (EDPB) بأنه "يجب أن يكون لجهات الإنفاذ المخولة بموجب القانون الحق في الوصول والاطلاع على البيانات الشخصية في أدلة نظام Whois" وأكدت على توقعها بأن تقوم ICANN "بوضع نموذج WHOIS يتيح الاستخدامات المشروعة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، مثل جهات إنفاذ القانون [...]".

ومع ذلك، وفقًا لما تم التركيز عليه في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ومساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية المختلفة منذ اجتماع ICANN60 في أبوظبي (تشرين الثاني (نوفمبر) 2017)، فشلت الجهود المبذولة حتى الآن من قبل مؤسسة ICANN ومجتمع ICANN في تلبية كل من ضرورة حماية البيانات وحماية المصلحة العامة. وفي الوقت الحالي، يتم حذف الكثير من معلومات نظام WHOIS العامة مرة واحدة دون وجود عملية حقيقية أو آلية للوصول إلى المعلومات للاستخدامات المشروعة. وعلى وجه التحديد، لم يعد من المتوقع أن يكون لدى جهات إنفاذ القانون وجهات حماية البيانات وخبراء الأمن السيبراني وأصحاب حقوق الملكية الفكرية إمكانية الاعتماد على الوصول إلى المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لحماية المصلحة العامة[3].

---

[1] انظر الموجز الفني لنظام WHOIS رفيع المستوى لمؤسسة ICANN في (20 نيسان/أبريل 2018)

[2] انظر على وجه الخصوص مبادئ Whois الخاصة بـ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS الخاصة بـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

[3] لمزيد من المناقشة، انظر "أهمية الوصول الموحد إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة" في ورقة مناقشة الجلسة عبر الويب في GAC (بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2019)

مقرح القيادة لإجراء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

1. **تحديد الحاجة إلى المتابعة مع مجلس إدارة ICANN فيما يتعلق بمخاوف السياسة العامة** المتعلقة بتوصيات سياسة GNSO **على نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل (SSAD)**، مع الأخذ في الاعتبار مشورة بيان اجتماع ICANN70 (بتاريخ 25 آذار (مارس) 2021)، وبيان أقلية GAC (بتاريخ 24 آب (أغسطس) 2020) الذي يشير إليه، والمناقشة التالية للأسئلة التوضيحية لمجلس إدارة ICANN (بتاريخ 21 نيسان (أبريل) 2021)، والاعتماد مؤخرًا من مجلس الإدارة لجوابه على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (بتاريخ 12 أيار (مايو) 2021).

2. **وضع في الاعتبار مدخلات GAC كجزء من مرحلة التصميم التشغيلي (ODP)** التي أطلقها مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 25 آذار (مارس) 2021)، لمدة أولية مدتها 6 أشهر، لإجراء تقييم لمعايير التنفيذ الممكنة لـ SSAD المقترحة قبل النظر في توصيات سياسة GNSO رسميًا من قبل مجلس الإدارة.

3. **وضع في الاعتبار موقف GAC، وكذلك المواقف الوطنية، بشأن التوجيهات غير الإلزامية** المقترحة **لأمناء السجلات** الذين سيختارون طواعية **للتمييز بين بيانات تسجيل الشخص الاعتباري والشخص الطبيعي، كجزء من تعليق GAC، وربما التعليقات الوطنية** ردًا على إجراءات التعليق العام المتوقعة التي سيتم إطلاقها في التقرير الأولي للمرحلة 2أ من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP، قبل اجتماع ICANN70.

4. **تقييم آثار المصلحة العامة** لحالات التعارض بين توصيات سياسة EPDP **وعمليات التنفيذ** المعلقة **لسياسة انتقال WHOIS المفصّل**[4]، وفقًا لما حددته منظمة دعم الأسماء العامة مؤخرًا (بتاريخ 29 كانون الثاني (يناير) 2021)، وأيضًا توصيات **سياسة الخصوصية/اعتماد الوكيل**، وفقًا لما ذكرته منظمة ICANN (بتاريخ 12 كانون الثاني (يناير) 2021).

5. **النظر مواقف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC ومقترحات السياسة وإشراك الأطراف ذات الصلة** (الجهات المعنية بحماية البيانات ومجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN ومجلس منظمة دعم الأسماء العامة) حسب الاقتضاء، **وذلك لحل قضايا السياسات والتنفيذ الإضافية المعلقة** التي تهم المصلحة العامة، بما في ذلك:
   a. استكشاف جدوى **جهات الاتصال الفريدة** وأيضًا **عناوين البريد الإلكتروني المجهَّلة الموحدة** (وفقًا لما تتم مناقشته حاليًا في المرحلة "2أ" من عملية وضع السياسات المعجَّلة)
   b. ضمان **دقة بيانات التسجيل** في ضوء الأغراض التي تعالج من أجلها هذه البيانات (يواصل مجلس منظمة دعم الأسماء العامة مناقشة بدء جهد استكشاف من أجل إطلاق محتمل لعملية وضع سياسات محددة جديدة)
   c. توضيح **مسؤوليات الإفصاح عن البيانات الشخصية بين ICANN والأطراف المتعاقدة**، بالإضافة إلى **مسألة التحكم**
   d. معالجة عمليات **نقل البيانات الدولية**، عند اجتياز عملية الإفصاح عن بيانات التسجيل مختلف المناطق ذات الاختصاص القضائي
   e. تنفيذ سياسة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO **المتعلقة بتسجيل النطاقات باستخدام خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية** التي أثبتت أنها تضم قدرًا كبيرًا من التسجيلات المسيئة، والتي قد تستفيد من حماية مزدوجة للخصوصية بموجب سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

6. **مناقشة توقعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المتعلقة بالنشر في** الوقت المناسب وتشغيل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) وذلك لنطاقات المستوى الأعلى العام gTLD في ضوء الإطلاق من جانب مجلس إدارة ICANN لمرحلة تصميم تشغيلي (ODP) لمدة 6 أشهر للاستفادة منها في نظرها ودراستها لتوصيات منظمة دعم الأسماء العامة

[4] راجع https://www.icann.org/resources/pages/thick-whois-transition-policy-2017-02-01-en

a. قد يرغب أعضاء GAC في النظر في **كيفية اجتماع مبادئ اعتماد GAC مع النظام الموحد المقترح من EPDP للوصول والإفشاء** (SSAD)، التي تعتبر جزء لا يتجزأ، **من شأنها أن تترجم على مستوى البلد/الإقليم** لتنظيم الاعتماد والوصول لمستخدميها من السلطات العامة المحددة

b. قد يرغب أعضاء GAC أيضًا في الإبلاغ عن المبادرات في حكوماتهم من أجل جمع قائمة الجهات العامة التي تشترط الوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة (راجع نقاط العمل في القسم 2.1 من محضر اجتماع ICANN65 واجتماع ICANN66، والقسم 2.3 من محضر اجتماع ICANN67)

7. الاستمرار في **تقييم فعالية الترتيبات المؤقتة للوصول إلى البيانات غير العامة** بما يتفق مع المشورة الواردة في بيان مونتريال للجنة الاستشارية الحكومية GAC (6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019) وقبول مجلس إدارة ICANN لهذه المشورة (26 كانون الثاني (يناير) 2020)، بما في ذلك:

a. **وضع نموذج للطلبات القياسية التطوعية** بين منظمة ICANN وكل من مجموعتي أصحاب المصلحة في السجلات وأمناء السجلات

b. **توثيق التزامات الأطراف المتعاقدة ونقاط الاتصال** فيما يخص توفيرهم للوصول المعقول إلى بيانات التسجيل غير العامة

c. **تعليمات واضحة حول كيفية تقديم الشكاوى والإبلاغ عن تلك الشكاوى** باعتباره جزءًا من تطور أنظمة الامتثال في ICANN المتوقع حدوثه بحلول الربع الثالث من العام 2020

d. **قدرة ICANN على إنفاذ المطلب الخاص بقيام الأطراف المتعاقدة بتوفير وصول معقول** في حالة رفض ذلك الوصول أمام الجهات العامة وغيرها من الأطراف الأخرى الشرعية

التطورات ذات الصلة

مراجعة الحالة الراهنة

- **من المتوقع أن يظل نظام السياسة المؤقتة** الحالي المطبق على بيانات تسجيل gTLD **ساري المفعول في المستقبل القريب، لكنه قد لا يضمن الوصول** إلى البيانات غير العامة للجهات العامة وغيرها من الأطراف الأخرى الشرعية
  - وبعد التعليقات والآراء المقدمة من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN (24 نيسان/أبريل 2019)، في 15 أيار/مايو 2019، اتخذ **مجلس إدارة ICANN** إجراءً (وردت تفاصيله في بطاقة سجل الأداء) بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة التيوضعت الأساس لنظام السياسة المستقبلية فيما يتعلق ببيانات تسجيل gTLD. في 20 أيار (مايو) 2019، انتهت صلاحية المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام، وتم استبدالها بسياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام، والتي تتطلب من **الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير التي تتوافق مع المواصفة المؤقتة**، في نفس وقت تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية بمجرد اكتمال تنفيذ توصيات من المرحلة الأولى والعملية المعجّلة لوضع السياسات في منظمة دعم الأسماء العامة.
  - وفي بيان مونتريال الختامي (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجهت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC النصح إلى مجلس إدارة ICANN بضمان أن النظام الحالي الذي يتطلب "وصولاً معقولاً" إلى بيانات تسجيل اسم نطاق غير عام يعمل بشكل فعال". وقد قَبِل مجلس إدارة ICANN في بطاقة درجات نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية (بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2020) هذه النصيحة ووجه منظمة ICANN إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الموثقة بمزيد من التفصيل في هذه النشرة، ويشمل ذلك "التعاون مع مجموعات أصحاب المصلحة في السجلات وأمناء السجلات من وضع وتطوير نموذج طلبات قياسي تطوعي يمكن لأصحاب المصلحة استخدامه في طلب الوصول"
  - وفي إطار تنفيذ مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادرة في مونتريال، نشرت إدارة الامتثال التعاقدي في ICANN استمارات شكاوى جديدة وتقوم الآن بالإبلاغ عن البيانات[5] بسبب ما يعتبر انتهاكات للمواصفة المؤقتة الخاصة ببيانات تسجيل نطاقات المستوى الأعلى العامة gTLD.

- في هذه الأثناء، **فقد كشف تنفيذ توصيات سياسة المرحلة الأولى لعملية وضع السياسات المعجَّلة التي** (اعتمدها مجلس إدارة ICANN في 15 مايو/أيار 2019) عن تأثيرات كبيرة -ذات تداعيات محتملة على السياسة العامة- على سياستين حاليتين من سياسات ICANN والتي تم تعليق تنفيذهما تمامًا بالتزامن مع دخول قانون حماية البيانات العامة GDPR حيز التنفيذ:
  - **سياسة WHOIS المفصّل** - لقد أبلغ مجلس منظمة دعم الأسماء العامة مجلس إدارة ICANN (في 29 يناير/كانون الثاني 2021)، بعد مناقشات كبيرة بين أصحاب المصلحة المتأثرين، أنه "بالرغم من عدم وجود بيان واضح" فإن القصد من التوصية رقم 7 للمرحلة الأولى من عملية وضع السياسات المعجَّلة هو "تعديل سياسة انتقالات Whois المفصل"، بما يؤثر على الأرجح على النتائج المتوقعة[6].
  - **سياسة الخصوصية/اعتماد الوكيل** - تقدر منظمة ICANN أن سياسة وتنفيذ مشكلات اعتماد خدمة الخصوصية/الوكيل (PPSAI) قد "تأثرت بشكل كبير بمتطلبات سياسة بيانات التسجيل الجديدة، ما يشير إلى الحاجة إلى تغييرات كبيرة في التنفيذ المقترح لسياسة PPSAI"، وأشارت إلى أن "منظمة دعم الأسماء العامة GNSO قد ترغب أيضًا في الاضطلاع بعمل السياسة" فيما يتعلق بهذه التأثيرات.

---

[5] انظر تقارير لوحة الامتثال التعاقدي الشهرية في ICANN والتي تتضمن الآن تقريرًا دقيقًا عن شكاوى أمناء السجلات المعالجة \[...] ذات الصلة بالمتطلبات المندرجة في المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD"

[6] لقد اعتمد مجلس إدارة ICANN سياسة WHOIS المفصّلة في 7 شباط (فبراير) 2014 نظرًا لإجماع المجتمع حول فوائدها وبرغم المخاوف التي تشمل ما يخص حماية البيانات .واجه تنفيذ سياسة WHOIS المفصّلة في النهاية مشكلات قانونية، كما هو موضح في أحد مراسلات شركة VeriSign إلى ICANN (في 20 حزيران (يونيو) 2017). بعد دخول قانون حماية البيانات العامة GDPR حيز التنفيذ، فقد قرر مجلس إدارة ICANN (في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2019) تأجيل إنفاذ الامتثال حتى اكتمال تنفيذ المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات وحتى تحديد منظمة دعم الأسماء العامة ما إذا كانت ستتخذ إجراءً بشأن التأثير المحتمل على توصياتها الأصلية

- **لقد اختُتمت** المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات المعجّلة التي هدفت إلى اقتراح نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) لنطاقات المستوى الأعلى العام gTLD، وذلك بنشر التقرير النهائي (بتاريخ 31 تموز (يوليو) 2020). وقد تم توثيق مستوى كبير من الاختلاف عبر عنه العديد من أصحاب المصلحة وذلك في وثيقة "قرارات التوافق" (الملحق "د") وبيانات الأقليات (الملحق "هـ")، بما في ذلك بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC (بتاريخ 24 أغسطس/آب 2020). على الرغم من هذه المستويات الكبيرة من التحفظ والمعارضة، **إلا أن مجلس GNSO قد اعتمد توصيات المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة** للنظر فيها من قبل **مجلس إدارة ICANN، والذي من المتوقع أن يبدأ مرحلة التصميم التشغيلي (ODP)** قبل النظر الرسمي في التوصيات.

  - **تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن** جوانب نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المتعلقة **باعتماد مقدمي الطلبات ومركزية الطلبات** (التوصيات 1-4 و11 و13 و15-17). بمجرد تنفيذها، ينبغي لهذه التوصيات أن تُحسِّن الأنظمة المجزأة الحالية بتوفير نقطة دخول مركزية لطلب الوصول إلى بيانات التسجيل، وفقًا لمعايير محددة بوضوح، وتوفير ضمانات للمعالجة المناسبة (بما في ذلك الضمانات لموضوعات البيانات ومقدم الطلب).

  - **لم يتمكن أصحاب المصلحة من الاتفاق على** توصيات السياسات اللازمة لتوفير **نظام موحد للإفصاح** يلبي احتياجات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السلطات العامة (التوصيات 5-10 و12).

  - وفي حين أن **آلية التطور** كانت لضمان أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD يمكن أن يتطور نحو مزيد من المركزية والمزيد من الأداء الآلي لقرارات الإفصاح (التوصية 18) كجزء من تسوية، **فلم يكن أصحاب المصلحة قادرين على الاتفاق** على نطاق التطورات التي لن تتطلب عملية وضع سياسات جديدة تمامًا من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأداء الآلي والمركزية لقرارات الإفصاح.

  - أما قرار منظمة دعم الأسماء العامة (بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2020) **فقد اعتمد توصية المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة رقم 18 والتي تسعى إلى إنشاء نظام الوصول/الإفصاح القياسي**، على الرغم من تصويت دوائر الأعمال والملكية الفكرية ضد هذا الاقتراح[7]. كما يتضمن القرار **طلبًا إلى مجلس إدارة ICANN للتشاور** قبل النظر في توصيات السياسات **لمناقشة "الأسئلة المتعلقة بالاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وبعض المخاوف المعبر عنها داخل بيانات الأقلية المختلفة** [...] بما في ذلك ما إذا كان ينبغي إجراء تحليل إضافي للتكلفة والعائد قبل أن ينظر مجلس إدارة ICANN في جميع التوصيات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لاعتمادها"[8].

  - قبل النظر في توصيات سياسة SSAD الخاصة بـ GNSO، **أطلق مجلس إدارة ICANN** https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2021-03-25-en%232.c (بتاريخ 25 آذار (مارس) 2021) **مرحلة التصميم التشغيلي (ODP) المقترحة حديثًا،** لمدة أولية مدتها 6 أشهر، لإجراء تقييم معايير التنفيذ الممكنة. تم تقديم مبدأ ODP خلال اجتماع ICANN69، من أجل "السماح لمجلس إدارة ICANN الحصول على معلومات ذات صلة ذات صلة حول أي قضايا تشغيلية وقضايا تخص توفير الموارد وذات صلة بجهود تنفيذ سياسة معينة [...] قبل إجراء مجلس الإدارة بشأن توصيات السياسة المعتمدة من GNSO" مشيرًا إلى أن ذلك قد "يكون مطلوبًا فقط لجهود التنفيذ المعقدة والمكلفة أو غيرها من جهود التنفيذ واسعة النطاق". بعد تعقيبات وآراء المجتمع الواردة حول مقترح محدث (بتاريخ 18 كانون الأول (ديسمبر) 2020)، تمت مناقشته خلال ندوة لمنظمة ICANN عبر الويب (بتاريخ 13 كانون الثاني (يناير) 2021)، وبعد ذلك قدمت GAC تعقيبات وآراء (بتاريخ 22 كانون الثاني (يناير) 2021).

[7] راجع حيثيات هذه الأصوات ضد اعتماد توصيات المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة في بيان دائرة الأعمال وأيضًا بيان دائرة الملكية الفكرية. أصدرت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG وأيضًا مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG أيضًا بيانًا يدعم تصويتهما لصالح التوصيات.

[8] أثناء مكالمة قيادة GAC/GNSO الأخيرة (29 أيلول (بتاريخ سبتمبر) 2020) وأثناء ما قبل ICANN69 مكالمة GAC/GNSO للانضمام (بتاريخ 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2020)، أوضحت قيادة GNSO أنها تنوي تركيز هذه المشاورات على مسألة الاستدامة المالية وأنه من غير المتوقع تغيير توصيات سياستها إلى مجلس إدارة ICANN.

- في 9 آذار (مارس) 2021، في رسالة إلى مجلس إدارة ICANN، **طلبت دائرة GNSO للملكية الفكرية (IPC)** "أن يوجه مجلس إدارة ICANN منظمة ICANN **لإيقاف تطوير ونشر مرحلة التصميم التشغيلي الجديدة** ("ODP") **وأي عمل إضافي بشأن النظام الموحد للوصول والإفصاح**" ("SSAD") فيما يتعلق بعدم وجود توافق في الآراء بشأن توصيات السياسة، وعدم انعكاسها للمصلحة العامة العالمية، والتطورات القانونية الجديدة (توجيه المفوضية الأوروبية NIS2) منذ اعتماده من قبل مجلس GNSO. في رده (بتاريخ 13 أيار (مايو) 2021)، **أشار مجلس إدارة ICANN** إلى الأساس المنطقي لإجراء تقييم التصميم التشغيلي على توصيات SSAD وتبادل تحليله لتطبيق القانون العام لحماية البيانات وتأثير توجيه NIS2 على بيانات تسجيل النطاق.

- **أما ما يطلق عليه اسم قضايا السياسة ذات "الأولوية 2" والتي لم يتم تناولها خلال المرحلة الثانية من عملية وضع السياسات المعجَّلة** فتخضع حاليًا لمزيد من المناقشات في إطار:
  - مرحلة **"2أ" جديدة من عملية وضع السياسات المعجَّلة** تتناول مشكلات **الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين** وأيضًا **جدوى حصول جهات الاتصالات الفريدة** على **عنوان بريد إلكتروني مجهَّل الهوية يكون موحدًا**، والتي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) 2020 ومن المقرر أن يصدر تقريرًا أوليًا للتعليق العام قبل ICANN71. من المتوقع أن يتضمن هذا التقرير الأولي ما يلي:
    - اقتراح **إرشادات غير إلزامية لأمناء السجلات** الذين سيختارون طواعية **التمييز بين بيانات تسجيل الشخص الاعتباري والشخص الطبيعي**، على الرغم من توقعات GAC للمتطلبات الإلزامية (راجع اجتماع محضر اجتماع GAC/GNSO ضمن اجتماع ICANN70)
    - فيما يتعلق **بجدوى جهات الاتصال الفريدة والمجهولة الهوية**، ردعلى الأسئلة التي يفرضها مجلس GNSO والتي لن تقترح أي متطلبات للسياسة (أعربت GAC عن اهتمامها بتحليل هذه المشكلة في بيان الأقلية لـ GAC في التقرير النهائي للمرحلة الثانية من العملية المعجلة لوضع السياسات)
  - ثمة فريق **تحديد نطاق من GNSO** يتألف من متطوعين من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في GNSO، بالإضافة إلى اللجان الاستشارية المهتمة كان من المقرر أن ينظر في إحاطة تعريفية لمنظمة ICANN (بتاريخ 26 شباط (فبراير) 2021) وتهدف إلى تسهيل فهم قضية **دقة بيانات التسجيل وأيضًا** القضايا المرتبطة **بنظام تقارير دقة WHOIS**، قبل النظر في أعمال السياسة الإضافية المحتملة. ومع ذلك، لا يزال مجلس GNSO يناقش مجموعة من الخطوات التالية المقترحة (بتاريخ 23 نيسان (أبريل) 2021) والتي تطلب من الأطراف المتعاقدة إعادة النظر فيها، لبدء أي مناقشات لم يتم تصورها قبل نهاية المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (حاليًا يقدر لأواخر أغسطس (آب) 2021).

- **غطت مناقشات GAC فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات تسجيل gTLD مع مدير ICANN التنفيذي مختلف المخاوف وقضايا التنفيذ.**أثناء مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع رئيس ICANN التنفيذي: سياسة نظام WHOIS/القانون العام لحماية البيانات WHOIS/GDPR (28 أيار (مايو) 2020):
  - سلَّط رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وقادة موضوعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على **التحديات المستمرة التي تواجه السلطات العامة للوصول إلى بيانات التسجيل** والمخاوف المتعلقة **بقدرة امتثال ICANN لتحدي حالات الرفض غير المشروع للوصول** من قِبل الأطراف المتعاقدة بعد خطاب ICANN الأخير إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB (بتاريخ 22 أيار (مايو) 2020). في رسالة إلى IPC (بتاريخ 13 أيار (مايو) 2021)، تناول مجلس إدارة ICANN هذه المسألة مشيرًا إلى ما يلي: "لا نرى كيف يمكن للامتثال التعاقدي لـ ICANN إلغاء تطبيق الطرف المتعاقد لاختبار موازنة القانون العام لحماية البيانات حيث، كما هو الحال هنا، تقع المسؤولية القانونية عن عدم الامتثال للمتطلبات غير الواضحة للقانون على عاتق الطرف المتعاقد"
  - ناقش رئيس ICANN التنفيذي الاختلافات بين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD المقترح والنموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM في ICANN، حيث **يُسهِّل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD معالجة الطلبات من قِبل الأطراف المتعاقدة بطريقة لامركزية، ولكن لا يُحمِّل مزيدًا من المسؤولية على ICANN فيما يتعلق بقرارات الإفصاح عن البيانات**، على الرغم من استعداد المؤسسة (وكذلك مجلس إدارة ICANN) لتولي هذه المسؤولية على النحو المنصوص عليه في النموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM.

- وأكد مدير ICANN التنفيذي على أن **منظمة ICANN تواصل عملها نحو التوصل إلى طريقة** لتولي قدرًا أكبر من المسئولية **لتسهيل الإفصاح عن بيانات التسجيل للجهات الأخرى متى ما كان ذلك مناسبًا من حيث المصلحة العامة.**

أثناء حوار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع رئيس ICANN التنفيذي (14 أيلول (سبتمبر) 2020)، عقب خطاب رئيس ICANN التنفيذي إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (10 أيلول (سبتمبر) 2020) ردًا على بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC (24 آب (أغسطس) 2020):

- دعا رئيس ICANN التنفيذي المشرعين ذوي الصلة إلى تقديم مساعدتهم في **تسهيل تفسير قانون حماية البيانات الساري**
- كرر ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بأن هناك خطر عدم الامتثال للقانون العام لحماية البيانات (GDPR) إذا لم يجري توضيح **الخطوات المعقولة التي يجب أن يتخذها المتحكمون بالبيانات لتحقيق دقة البيانات**
- وفيما يتعلق بموضوع **التحكم**، اقترح ممثلو المفوضية الأوروبية أن SSAD يجب أن يوفر وضوحًا حول أدوار الأطراف المختلفة ومسؤولياتهم، ودعوا ICANN إلى إنشاء اتفاقيات تحكم كجزء من تفصيل نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD لتجنب خلق حالة من عدم اليقين.
- أما فيما يتعلق **بقرارات الإفصاح**، شارك رئيس ICANN التنفيذي وجهة نظر ICANN بأن الأطراف المتعاقدة تتحمل المسؤولية القانونية لاتخاذ هذه القرارات وكرر طلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لتوضيح الأساس لبيانها بأن منح الأطراف المتعاقدة حرية التصرف الكاملة في مراجعة طلبات الإفصاح "قد يقوِّض الالتزام لضمان استمرار صلاحية بيانات تسجيل اسم النطاق كأداة للدفاع عن حقوق الجمهور ومصالحه، والوكالات المكلفة بحماية الجمهور، ودوائر الأعمال والملكية الفكرية".

أرسل الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020 خطابًا إلى المفوضية الأوروبية طالبًا مساعدتها في الحصول على قدر أكبر من الوضوح القانوني بشأن قضايا الرقابة والمحكومية ودقة بيانات التسجيل وعمليات نقل البيانات الدولية. أما فيما يخص مشكلة الدقة، فقد سعى مدير ICANN التنفيذي للحصول على وضوح حول ما إن كان عدم الامتثال لالتزام دقة البيانات سوف يؤدي إلى عدم القدرة فقط فيما يخص أصحاب البيانات، أو حتى تجاه الأطراف الأخرى المعتمدة على دقة ما يتم الإفصاح عنه من بيانات (مثل طالبي الحصول على بيانات تسجيل غير عامة)، وذلك في ضوء وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بأن هناك خطر يتمثل في عدم الامتثال لقانون حماية البيانات العامة GDPR إذا لم يتم توضيح الخطوات المعقولة التي يجب أن يتخذها المتحكمون بالبيانات لتحقيق دقة البيانات.

وقد ردت المفوضية الأوروبية (بتاريخ 18 ديسمبر 2020) مشددة على أهمية سياسة ICANN وعملية التنفيذ لمعالجة هذه القضايا المعقدة والحاجة إلى المضي قدمًا نحو تنفيذ نظام الوصول/الإفصاح القياسي باعتباره مسألة ذات أولوية.

- بعد المناقشات التوضيحية بين اللجنة الاستشارية العامة ومجلس الإدارة، **وافق مجلس إدارة ICANN في** رده (بتاريخ 12 أيار (مايو) 2021) على **مشورة GAC لاجتماع ICANN70 على "النظر في بيان الأقلية من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والخيارات المتاحة لمعالجة مخاوف السياسة العامة الواردة فيه**، واتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء". وبذلك، فإن مجلس إدارة ICANN:
  - شدد على أن **قبوله للمشورة يستند إلى فهم** مفاده أن مشورة GAC "كانت تهدف ببساطة إلى لفت انتباه مجلس الإدارة إلى بيان الأقلية الخاص بـ GAC، ولكي يتم أخذ البيان في الاعتبار في مراجعة مجلس الإدارة لتوصيات المرحلة الثانية لعملية عملية وضع السياسات المعجلة"
  - يشير إلى أنه "يجب أن يفهم بشكل أفضل مبررات GAC **للمواقف التي تم اتخاذها في بيان الأقلية** وخاصة في ضوء الموقف الفريد لأعضاء GAC كحكومات والحاجة إلى ضمان وجود نظام موحد للوصول والإفشاء يمكن تطويره أيضًا يتوافق مع قوانين حماية البيانات"
  - تم تسليط الضوء على بعض **القضايا التي أثيرت** في بيان الأقلية في GAC (بتاريخ 24 آب (أغسطس) 2020) مع الإشارة، من بين أمور أخرى، إلى:
    - بخصوص **الإفصاح عن بيانات التسجيل**: "يتفهم مجلس الإدارة أن فريق المرحلة الثانية من EPDP اقترح نظام نموذج إفصاح غير مركزي، SSAD، نظرًا لأنه لأغراض عملية يمنع القانون بشكل فعال النموذج المركزي. هذا لأن الأطراف المتعاقدة ستكون مسؤولة ومساءلة عن قرارات الإفصاح ويجب أن تكون الأطراف المتعاقدة هي التي تتخذ هذا القرار. نتيجة لذلك، يتوقع النظام الذي اقترحه فريق المرحلة الثانية من العملية المعجلة لوضع السياسات EDPD أن الامتثال التعاقدي لـ ICANN لن يكون في وضع يسمح له بتقييم جوهر قرار الطرف المتعاقد ولن يكون لديه السلطة التنظيمية أو الحكومية لإجبار قرار إفصاح مختلف عن الشخص الذي اتخذه طرف متعاقد."
    - فيما يتعلق **بالمشاركة الإضافية مع سلطات حماية البيانات بشأن مسؤولية قرار الإفصاح**: "رفعت منظمة ICANN مسألة ما إذا كان تغيير عملية صنع القرار سيؤثر على مسؤولية الأطراف المتعاقدة إلى مستوى سلطات حماية البيانات [...]. لم تقدم السلطات البلجيكية أي إرشادات عملية. كما لم تفعل المفوضية الأوروبية، التي لم تتخذ أي إجراء لرفع القضية على مستوى EDPB. يدرك مجلس الإدارة أن GAC ترغب في أن تواصل منظمة ICANN متابعة هذا السؤال وإجابة ملموسة حول جدوى نموذج مركزي يضمن عدم مسؤولية الأطراف المتعاقدة عن القرارات التي لا يتخذونها."
    - بخصوص **تطبيق مبدأ دقة القانون العام لحماية البيانات**: "يرى مجلس الإدارة أن الإجراءات والآليات الحالية المعمول بها [بيانات التسجيل المقدمة من قبل المسجلين، والتزامات ملزمة وقابلة للتنفيذ لأمناء السجلات للمساعدة في تأكيد دقة بيانات التسجيل؛ والالتزامات بالتحقق من بيانات التسجيل والتحقق منها في نقاط معينة في دورة حياة تسجيل اسم النطاق] كافية لتلبية المتطلبات القانونية لمبدأ الدقة بموجب القانون العام لحماية البيانات (GDPR) ولن تنتهك قواعد حماية البيانات كما هو مذكور في بيان الأقلية الخاص بـ GAC."

التركيز: سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام المؤقت وتنفيذ المرحلة الأولى لعملية وضع السياسات المعجَّلة

- بعد إجراء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 أيار (مايو) 2019)، انتهت صلاحية المواصفات المؤقتة لبيانات تسجيل gTLD في 20 مايو 2019 ، ويتم استبدالها الآن بسياسة بيانات تسجيل الدخول إلى gTLD التي تتطلب **من الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير المتسقة مع المواصفات المؤقتة**، في انتظار تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية وفقًا لتوصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- قدمت مؤسسة ICANN وممثلي المجتمع في فريق مراجعة التنفيذ (IRT)، الذين يصيغون اللغة التي أصبحت في نهاية المطاف سياسات الإجماع القابلة للتنفيذ تعاقديًا لدى ICANN خطة من 3 مراحل **وذلك لتنفيذ التسجيل النهائي لسياسة البيانات، تمشيًا مع المبادئ المنصوص عليها في التوصية 28 من المرحلة 1**لخطة العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- لكن، وكما ذُكر لمجلس GNSO في (2 أكتوبر/تشرين الأول 2019)، **رأى فريق عمل تنفيذ التوصيات أن الموعد النهائي للتنفيذ الموافق 29 فبراير/شباط 2020 "غير مُجدٍ"**، نظرًا للنطاق الواسع للعمل والتعقيد **وعدم توفير أي جدول زمني للإتمام** في هذه المرحلة.

- نتيجةً لذلك، **لن يتم تناول تأثير المواصفة المؤقتة على تحقيقات إنفاذ القانون**، كما تمت الإشارة إليه فيالقسم 4.2 من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في برشلونة (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) والمشار إليها في إدخال GAC إلى مجلس إدارة ICANN في (24 نيسان (أبريل) 2019)، **على المدى القصير**. وتشمل المخاوف:
  - تحتوي المواصفات المؤقتة على وصول مجزأ إلى بيانات التسجيل، التي تحكمها الآن الآلاف من السياسات المتميزة اعتمادًا على أمين السجل المعني
  - فشلت المتطلبات الحالية في المواصفات المؤقتة في تلبية احتياجات محققي إنفاذ القانون والأمن الإلكتروني (مع وجود مخاوف مماثلة لأولئك المشاركين في حماية الملكية الفكرية) بسبب:
    - تأخر التحقيقات أو وقفها؛
    - لا يعرف المستخدمون كيفية طلب الوصول إلى المعلومات غير العامة؛
    - وقد تم منع العديد من أولئك الذين يسعون إلى الوصول.

- في المشورة التي قدمتها في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي (14 آذار (مارس) 2019) في اجتماع ICANN64، شددت اللجنة الاستشارية الحكومية على الحاجة إلى "التنفيذ السريع للسياسات الجديدة لخدمات دليل التسجيل عند وضعها والاتفاق عليها، بما في ذلك عن طريق إرسال أجزاء مميزة إلى التنفيذ عند الموافقة عليها، مثل الأسئلة المؤجلة من المرحلة الأولى". في رده (15 أيار (مايو) 2019)، وافق مجلس إدارة ICANN على هذه المشورة وذكر أنه "سيبذل قصارى جهده، في حدود سلطته واختصاصه، وفي ضوء اعتبارات أخرى ذات صلة"

- فيمشورتها في البيان الختامي بمونتريال للجنة الاستشارية العامة فيICANN66 (6تشرين الثاني (نوفمبر) 2019)، أشارت اللجنة الاستشارة العامة إلى مجلس إدارة ICANN بما يلي: "اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان قيام مؤسسة ICANN وفريق مراجعة تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العملية المعجّلة لوضع السياسات بإنشاء خطة عمل مفصلة تحدد جدولًا واقعيًا محدثًا لإكمال عملها وتزويد اللجنة الاستشارة العامة وإبلاغها بحالة التقدم المحرز بحلول 3 كانون الثاني (يناير) 2020؛" وردًا على ذلك، وصف مدير ICANN التنفيذي في خطاب موجه إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (في 6 كانون الثاني/يناير 2020)، الوضع الراهن والتحديات الماثلة أمام الجهود.

- وإلحاقًا بنصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في مونتريال (بتاريخ 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجهت "بضمان أن النظام الحالي الذي يتطلب "وصولاً معقولاً" إلى بيانات تسجيل اسم النطاق غير العام يعمل بشكل فعال" يحظى بقبول مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2020). وطبقًا لذلك، وجّه مجلس الإدارة منظمة ICANN إلى:

- تثقيف أصحاب المصلحة بشأن التزام الأطراف المتعاقدة بمعالجة طلبات البيانات غير العامة وإتاحة الروابط الموصلة إلى معلومات أمين السجل والسجل ونقاط الاتصال حول هذا الموضوع
- التعاون مع مجموعات أصحاب المصلحة من السجلات وأمناء السجلات من أجل وضع نموذج طلب قياسي طوعي وإتاحته لطلب الوصول استنادًا إلى سياسة الإجماع الحالية
- نشر تعليمات واضحة على صفحة الويب الخاصة بإدارة الامتثال في ICANN تصف كيفية تقديم شكوى تتعلق بطلب وصول من جهة خارجية.
- تجميع ونشر بيانات المؤشرات الشهرية المتعلقة بشكاوى الوصول إلى جهات خارجية بمجرد توفر تلك النماذج في نظام تقديم شكاوى الامتثال الجديد

- بعد الخطوات الأولية المؤقتة في تنفيذ قرار مجلس الإدارة، وفقًا لما تم إبلاغ اللجنة الاستشارية الحكومية به من جانب مجموعة عمل الأمن العام خلال اجتماع ICANN67، واعتبارًا من ICANN69، قدمت منظمة ICANN تقارير حول **توافر** نماذج شكاوى جديدة **جنبًا إلى جنب مع تقدم إدارة الامتثال في ICANN لبيانات حول ما يشاع أنه**[9] مخالفات للمواصفة المؤقتة المعنية ببيانات تسجيل gTLD. في غضون ذلك، قدمت الأطراف المتعاقدة رؤاها العملية حول الكشف عن البيانات للأطراف المتعاقدة (بتاريخ 22 سبتمبر/أيلول 2020).

- في أعقاب شكاوى مقدمة من هيئة حماية البيانات إلى ICANN فيما يخص رفض أمناء السجلات طلباتهم بالحصول على "وصول إلى بيانات تسجيل غير عامة دعمًا لتحرياتها حول ما أشيع من انتهاكات لقانون حماية البيانات العامة GDPR، والتي تم الإبلاغ به إلى الهيئة من جانب صاحب (أصحاب البيانات) ضمن اختصاصها القضائي"، طلب مدير ICANN التنفيذي الحصول على الإرشادات والتوجيهات من مجلس حماية البيانات الأوروبية (بتاريخ 22 أيار/مايو 2020) حول "كيفية موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات بمصالح أصحاب البيانات المعنيين" وذلك من أجل مساعدة منظمة ICANN على "تقييم ما إن كان أمين السجل (بصفته المتحكم في البيانات) قد حقق توازنًا مناسبًا بين المصالح المشروعة التي ينشدها الآخرون المطالبون بها في مقابل المصالح أو الحقوق الأساسية والحريات الخاصة بصاحب البيانات". وقد أكد الخطاب علاوة على ذلك أنه "[في] حالة عدم توفير تلك الإرشادات، التي يمكن أن تعود بالنفع على إنفاذ ICANN للاتفاقيات المبرمة مع أمناء السجلات والسجلات، فسوف تواصل منظمة ICANN وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين مواجهة صعوبات في ضمان أن الجهات المعنية بحماية البيانات وغيرها من أصحاب المصالح المشروعة في هذه البيانات لها القدرة على الحصول على وصول متسق إلى البيانات اللازمة لحماية مصالحهم المشروعة والمصلحة العامة".

[9] راجع الصفحة الرئيسية للامتثال التعاقدي في ICANN لشهر آب (أغسطس) 2020 تحت العناوين "شكاوى \[السجل / أمين السجل] مع الدليل على الانتهاك المزعوم للمواصفة المؤقتة – 1 شباط (فبراير) 2020 حتى تاريخه" واستفسارات / إشعارات "\[السجل / أمين السجل] المتعلقة بالمواصفة المؤقتة المرسلة والمغلقة في آب (أغسطس) 2020"

التركيز: المرحلة الثانية لعملية **EPDP**

- كما سلط الضوء خلال الندوة عبر الويب للجنة الاستشارة الحكومية GAC بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (25 أيلول (سبتمبر) 2019) وورقة المناقشة المرتبطة بها: شارك ممثلو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP التوقع بأن "توصيات سياسة العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP **من المرجح أن تتكون من افتراضات ومبادئ وإرشادات عالية المستوى والتي ستتطلب عمل تنفيذ كبير** قبل أي نظام مركزي أو موحد يمكن العمل به".

- كان **نطاق العمل[10] في المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP** التركيز على وضع توصيات السياسة لمشاركة بيانات التسجيل غير العامة مع أطراف ثالثة، المعروف أيضًا باسم **نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)**، وأيضًا إدراج معالجة ما يسمى بنود أو **قضايا "الأولوية 2" التي لم تُعالج بالكامل في المرحلة 1** بما في ذلك: التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين ودقة بيانات التسجيل وجدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية. ومع ذلك، أصبح من الواضح أن هذا لن يكون هو الحال، كما يتضح من الوارد في ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 (26 أذار (مارس) 2020)، في ضوء المشورة القانونية التي تلقاها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وضغوط الجدول الزمني التي دعمت **اعتراضات الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة غير التجارية لمواصلة النظر في هذه القضايا كجزء من المسار الحرج لاستكمال المرحلة 2.**

- إن **إن نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)** كما هو مقترح في التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (بتاريخ 7 فبراير/شباط 2020) والموصوف في ملخص اللجنة الاستشارية الحكومية (بتاريخ 17 فبراير/شباط 2020) والذي تمت مناقشته خلال جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية الجامعة ذات الصلة في اجتماع ICANN67 (بتاريخ 10 مارس/آذار 2020)، قد وضع تصورًا أوليًا حول ما يلي:
  - مركزية الطلبات ولامركزية الاستجابات، مع التطور المستمر للنموذج، نحو زيادة الأتمتة والتوحيد القياسي
  - إنشاء آلية لتقديم المشورة لمؤسسة ICANN والجهات المتعاقد على التطور والتحسين المستمر لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة
  - أتمتة الإفصاح استجابةً لطلبات بعض السلطات العامة
  - استيفاء وتلبية قوانين حماية البيانات المعمول بها في جميع أنحاء العالم، وليس فقط قانون حماية البيانات العامة GDPR

- ومع ذلك، بعد المداولات التي أجراها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP منذ إصدار التقرير الابتدائي للمرحلة 2، بما في ذلك النظر في التعليقات العامة، **فتوصية سياسة نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD النهائية**، على النحو المبين في التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (31 تموز (يوليو) 2020) وتحديدات التوافق في الآراء (الملحق "د")، **لم تكن مُرضية تمامًا للجنة الاستشارية الحكومية GAC وأصحاب المصلحة الآخرين** الذين قدموا بيانات الأقلية (الملحق "هـ").

- وعلى وجه الخصوص، **قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC**، إلى جانب بيانات اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC واللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC ودائرة الأعمال BC ودائرة الملكية الفكرية IPC، ومعظمها يدعمه، بيان أقلية (24 آب (أغسطس) 2020) الذي أشار إلى أن التوصيات النهائية للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات :EPDP
  - خلصت إلى نظام إفصاح مجزأ بدلاً من أن يكون مركزيًا؛
  - لا تحتوي على معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الإفصاح؛
  - لا تعالج بشكل كافٍ مخاوف حماية المستهلك وثقة المستهلك؛

[10] والذي أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتحديده بوضوح (14 آذار (مارس) 2019)

- لا تحتوي على آليات موثوقة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) للتطور استجابةً لزيادة الوضوح القانوني؛ و
- قد تفرض شروطًا مالية تخاطر بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يدعو إلى تكاليف غير متناسبة لمستخدميه بما في ذلك أولئك الذين يكتشفون تهديدات الأمن السيبراني ويتصرفون وفقًا لها؛
- لا تعالج المشكلات الرئيسية، وأبرزها دقة البيانات وإخفاء البيانات من الكيانات القانونية غير المحمية بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR واستخدام رسائل البريد الإلكتروني مجهولة الهوية.
- قد تستفيد من زيادة توضيح الحالة والدور لكل من المتحكمين بالبيانات والمعالجين لها.
- وطلبت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ضمان معالجة هذه مشكلات البيانات الرئيسية على الفور في المرحلة التالية والنهائية من عملية وضع السياسات المعجَّلة.

- وعلى الرغم من هذا المستوى من التحفظ والمعارضة، **تبنّى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO توصيات المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لينظر فيها مجلس إدارة ICANN** في قرار (24 أيلول (سبتمبر) 2020) صوتت ضده دوائر الأعمال والملكية الفكرية.
وقدموا حيثيات لمعارضتهم في البيانات المذكورة: انظر بيان دائرة الأعمال BCوبيان دائرة الملكية الفكرية IPC.[11]
- طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تضمن **المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO معالجة مشكلات سياسة "الأولوية 2" على الفور في المرحلة النهائية من عملية وضع السياسات المعجَّلة.**

[11] راجع حيثيات هذه الأصوات ضد اعتماد توصيات المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة في بيان دائرة الأعمال وأيضًا بيان دائرة الملكية الفكرية. أصدرت مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات RySG وأيضًا مجموعة أصحاب المصلحة لأمناء السجلات RrSG أيضًا بيانًا يدعم تصويتهما لصالح التوصيات.

التركيز: تمت مناقشة قضايا السياسة ذات الأولوية 2 في المرحلة "2أ" من عملية وضع السياسات المعجَّلة وفريق تحديد النطاق حول الدقة

- بعد إلغاء ترتيب الأولويات لما يسمى "قضايا الأولوية 2" في ختام المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة، **نظرت GNSO في** مقترحات لإجراء مزيد من المناقشة حول: التمييز بين البيانات من الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين، وجدوى حصول جهات الاتصال الفريدة على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهوية ودقة بيانات تسجيل gTLD.

- خلال اجتماع ICANN69، قررت GNSO أن:
  - **إعادة تشكيل فريق عملية وضع السياسات المعجَّلة في المرحلة 2أ** الجديدة لمدة 3 أشهر (وتم تمديدها لاحقًا لمدة 6 أشهر) لمعالجة مسألتي **الأشخاص الاعتباريين مقابل الأشخاص الطبيعيين** وأيضًا **جدوى حصول جهات الاتصال الفريدة** على عنوان بريد إلكتروني مجهَّل الهوية موحد.
  - **تشكيل فريق تحديد النطاق** الذي يتكون من متطوعين من مجموعات أصحاب المصلحة والدوائر في المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بالإضافة إلى اللجان الاستشارية المهتمة لتسهيل فهم مسألة **دقة بيانات تسجيل gTLD** قبل التفكير في إجراء أعمال أخرى تخص السياسة.
- وهناك ممثلون من المفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يشاركون بانتظام في الاجتماعات الخاصة **بالمرحلة "2أ" لفريق العملية المعجّلة لوضع السياسات**، وكذلك في اجتماعات لجنتها القانونية الفرعية. من المقرر أن يصدر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات تقريرًا أوليًا للتعليق العام قبل ICANN71. من المتوقع أن يتضمن هذا التقرير الأولي ما يلي:
  - اقتراح **بالإرشادات غير الإلزامية لأمناء السجلات** الذين سيختارون طواعية **التمييز بين بيانات تسجيل الشخص الاعتباري والشخص الطبيعي،"** على الرغم من توقعات GAC المعلنة للمتطلبات الإلزامية (راجع محاضر اجتماعات GAC ضمن ICANN70)
  - فيما يتعلق **بجدوى جهات الاتصال الفريدة والمجهولة الهوية**، ردعلى الأسئلة التي يفرضها مجلس GNSO والتي لن تقترح أي متطلبات للسياسة (أعربت GAC عن اهتمامها بتحليل هذه المشكلة في بيان الأقلية لـ GAC في التقرير النهائي للمرحلة الثانية من العملية المعجلة لوضع السياسات)
- فيما يتعلق **بفريق تحديد نطاق GNSO بشأن الدقة**
  - من المتوقع أن يتم تمثيل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من قبل المفوضية الأوروبية وإيران والولايات المتحدة عندما يتم تشكيل **فريق تحديد نطاق GNSO المفترض به تناول موضوع دقة بيانات تسجيل** gTLD. من المتوقع أن تكون إحدى مهامهم الأولى مراجعة إحاطة منظمة ICANN (بتاريخ 26 فبراير/شباط 2021) والتي تراجع متطلبات وبرامج الدقة الحالية، بالإضافة إلى تأثير قانون حماية البيانات العامة GDPR على تنفيذها وإنفاذها.
  - خلال اجتماع ICANN71، طلبت GAC من مجلس GNSO مستجدات لبدء هذا الجهد وآفاق معالجة قضايا السياسة. أشارت قيادة مجلس GNSO إلى أنه من السابق لأوانه معرفة متى يمكن أن يبدأ العمل الفعلي لوضع السياسات، وأكدت أن هذه المسألة ستتم مناقشتها لاحقًا في الاجتماع الاستثنائي لمجلس GNSO الذي انعقد في 8 نيسان (أبريل) 2020.
  - يناقش مجلس GNSO منذ ذلك الحين مجموعة من الخطوات التالية المقترحة (23 نيسان (أبريل) 2021) التي طلبت الأطراف المتعاقدة مؤخرًا إعادة النظر فيها، لبدء أي مناقشات لم يتم تصورها قبل نهاية المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (مُقدر حاليًا أواخر آب (أغسطس) 2021). من المقرر الآن أن يقوم فريق صغير من مجلس GNSO بمراجعة المسار المقترح للمضي قدمًا.

- خلال اجتماع مجلس GNSO في 20 أيار (مايو) 2021، ناقش قادة GNSO عرضًا لتاريخ هذا الموضوع منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، ومخطط تفصيلي لمقترح قيادة مجلس GNSO للخطوات التالية، واستجابة أصحاب المصلحة لهذا الاقتراح، والمناقشة الأخيرة للقضية من قبل مجلس إدارة ICANN في استجابته لمشورة GAC (بتاريخ 12 أيار (مايو) 2021)، مع التشديد على الاختلافات في فهم مبدأ دقة القانون العام لحماية البيانات والتحديات التي تواجه ICANN لتنفيذ أي سياسة بشأن الدقة نظرًا لعدم توفر معلومات الاتصال العام في WHOIS/RDS.

التركيز: مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات الأوروبية

- **بين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) عام 2018، قدمت ICANN تقريرًا**[12] عن عملها مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأوروبية التي تسعى إلى الحصول على وضوح قانوني بشأن نموذج وصول موحد محتمل، واستكشافها للطرق القانونية والتقنية لتعزيز المسؤولية لتوفير الوصول إلى جهات غير عامة بيانات التسجيل أثناء إنشاء حل موحد قابل للتوسع عالمياً للوصول إلى البيانات.

- فيما يتعلق بهذه الجهود، فقد قدمت ICANN لتعليقات المجتمع اثنين من التعديلات لوثائق الإطار الخاصة به فيما يتعلق بنموذج الوصول الموحد: عناصر إطار لنموذج وصول موحد (18 تموز (يونيو) 2018) ومسودة إطار عمل لنموذج ممكن للوصول الموحد (20 آب (أغسطس) 2018). قدمت اللجنة الاستشارية العامة تعليقات مبدئية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018).

- بين تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 وأيار (مايو) 2019، تم إنجاز العمل في المجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) حول الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة من أجل التوصل إلى حل فني يجعل مؤسسة ICANN هي الكيان الوحيد الذي بإمكانه تلقي استعلامات معتمدة بشأن بيانات التسجيل غير العامة. في 2 أيار (مايو) 2019، أعلنت المجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) تقديم نموذجها الفني النهائيفي (30 نيسان (أبريل) 2019) إلى المدير التنفيذي لمؤسسة ICANN والذي أشار إلى أنه سيتم استخدامه في المناقشات مع المفوضية الأوروبية ومجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية.

- في 25 تشرين الأول (اكتوبر) 2019، أعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN أنهاالآنيطلب رسميًا التوضيح من مجلس حماية البيانات الأوروبية بشأن ما إذا كان النموذج الموحد للوصول الى البيانات القائم على النموذج الفني للمجموعة المعنية بالدراسة الفنية (TSGS) أن يمتثل للقانون العام لحماية البيانات، بناءً على ورقة جديدة تستكشف نموذج وصول موحد لبيانات تسجيل gTLD. تتضمن الورقة البحثية المشتملة على 21 صفحة مجموعة مكونة من 5 أسئلة (القسم 8 ص 19) التي ناقشتها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في جلسة عامة خلال اجتماع ICANN66 (بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019).

- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، أوصت الهيئة البلجيكية لحماية البيانات -في ردها الموجه إلى مدير ICANN التنفيذي- **منظمة ICANN بمواصلة جهودها لتصميم نظام شامل** للتحكم في الوصول إلى البيانات ويأخذ هذا النظام بالحسبان الاشتراطات الأمنية وتقليل البيانات إلى الحد الأدنى وكذلك اشتراطات المساءلة. ولم يوفر الرد أي آراء نهائية بخصوص الأسئلة التي ضمّنتها منظمة ICANN في الوثيقة. تنص الرسالة على أن السياسة والضمانات ذات الصلة التي سيضعها المجتمع لأجل تطبيقها في نموذج UAM ستكون مهمة للغاية لتقييم فيما لو يعمل النموذج المركزي على زيادة أو نقصان مستوى الحماية الذي يتمتع به الأشخاص الاعتياديين. وفيما يخص الأدوار والمسؤوليات، تنص الرسالة على أن الأطراف المشاركة في نشاط المعالجة لا يمكنها ببساطة تعيين الطرف الذي يجب اعتباره بمثابة وحدة تحكم أو وحدة تحكم مشتركة؛ وهناك حاجة فيما يتعلق بهذه النقطة للنظر في كل حالة والبت فيها على حدة. وتمت الإشارة إلى مراسلات سابقة صادرة عن مجموعة عمل المادة 29، والتي تضمنت عبارة "للوهلة الأولى قد يبدو أن ICANN. والسجلات هي وحدات تحكم متضامنة".

- **وفي اجتماع للمتابعة مع الهيئة البلجيكية لحماية البيانات** (بتاريخ 14 شباط/فبراير 2020)، ناقش ممثلون من منظمة ICANN ومن المفوضية الأوروبية ورئيس فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات جانيس كاركليز ورقة نموذج الوصول الموحد، والتقرير الأوليّ للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة

[12] لقد تم ذلك من خلال مدونة تحديث القانون العام لحماية البيانات لدى ICANN وحماية البيانات/الخصوصية (24 أيلول (سبتمبر) 2018)، وعرض تقديمي قدمه الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN خلال اجتماع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات وجهًا لوجه (25 أيلول (سبتمبر) 2018)، وندوة تحديث حماية البيانات/الخصوصية (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018)، وتقرير حالة إلى اللجنة الاستشارية العامة (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) استجابة لمشورة اللجنة الاستشارية العامة وقضايا حماية البيانات/الخصوصية :مدونة الملف الختامي لاجتماع ICANN63 والخطوة التالية (8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018).

EPDP ونظر مجلس إدارة ICANN في توصيات المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP:

- **فيما يخص إمكانية تطوير نموذج مركزي متوافق مع قانون حماية البيانات العامة GDPR**، فقد أشار ممثلو هيئة حماية البيانات إلى أن خطابهم كان الهدف منه أن يكون تشجيعًا على مواصلة الجهود الرامية إلى وضع نظام شامل من أجل الوصول، وليس الهدف منه إعاقة ومنع وضع نموذج مركزي. وبالأحرى، فقد تمت الإشارة إلى أن نموذجًا مركزيًا هو الأجدر بالتقصي والبحث ويبدو أنه خيار "منطقي" أفضل من حيث الأمن وأيضًا لصالح أصحاب البيانات. وقد حذروا كذلك من أن الهيئة البلجيكية لحماية البيانات لم تكن في موقف يؤهلها إلى تقديم رأي محدد حول مسألة الرقابة والتحكم في ذلك النموذج.
- **وفيما يتعلق بأتمتة الإفصاح ردًا على طلبًا الجهات الأخرى**، فقد أشار ممثلو هيئة حماية البيانات إلى أن قانون حماية البيانات العامة GDPR لن يحول دون أتمتة الوظائف المختلفة في نموذج للوصول، شريطة أن تكون له القدرة على توضيح أن أي خوارزمية تعمل على أتمتة صنع القرارات تراعي المعايير ذات الصلة التي يشترطها قانون حماية البيانات العامة GDPR لتلك القرارات.

- وفي خطاب مؤرخ 22 أيار/مايو 2020، سعي مدير ICANN التنفيذي إلى لفت انتباه مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB إلى أن الهيئات المعنية بإنفاذ قانون حماية البيانات العامة GDPR تواجه تحديات في الحصل على وصول واطلاع على بيانات التسجيل غير العامة بسبب نقاط عدم اليقين التي تحيط بتقييم المصالح المشروعة حسب المادة 6.1(و) من قانون حماية البيانات العامة GDPR. **ورحّب مدير ICANN التنفيذي بإقرار أكثر وضوحًا لأهمية بعض المصالح المشروعة**، والتي تشمل المصالح العامة ذات الصلة، مقرونًا بإرشادات أكثر وضوحًا حول موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات بمصلحة أصحاب البيانات، **في سياق الإرشادات التوجيهية المتوقعة من مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB حول موضوع المصلحة المشروعة لجهة التحكم في البيانات** طبقًا لبرنامج عمل مجلس حماية البيانات الأوروبية EDPB في 2020/2019.

- بعد حوار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC/مدير ICANN التنفيذي (بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول 2020)، وإحالة بيان الأقلية من GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة (بتاريخ 24 أغسطس/آب 2020)، سعى مدير ICANN التنفيذي للحصول على دعم المفوضية الأوروبية (بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020) **من أجل "الحصول على قدر أكبر من الوضوح واليقين القانونيين فيما يتعلق بتطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR" على وجه الخصوص فيما يتعلق بقضايا التحكم ودقة بيانات التسجيل وعمليات نقل البيانات الدولية.** وشدد الخطاب على أن " ICANN ومجتمع ICANN قد شرعا في بذل جهد لضمان حماية حقوق أصحاب البيانات دون التضحية بالجهود الحاسمة لأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك السلطات العامة في جميع أنحاء العالم"، تمشيًا مع طلب السلطات العامة المستمر (بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) بأن تكون هناك "طريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها وقابلة للتطبيق للوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة للمستخدمين الذين لديهم مصلحة مشروعة أو أساس قانوني آخر كما هو منصوص عليه في قانون حماية البيانات العامة GDPR." وأشار إلى أن "مجتمع ICANN يقوم بتطوير سياسات لنطاقات gTLD في إطار القانون.لا يمكن لعملية وضع سياسة المجتمع، ولا ينبغي أن تكون قادرة على تعريف أو تفسير أو تغيير القانون المعمول به.وبالتالي، فإن التوصيات التي طورها مجتمع ICANN فيما يتعلق بنظام الوصول/الإفصاح القياسي تتأثر بشكل كبير بعدم اليقين القانوني ونقص الوضوح الموجود في ظل قانون حماية البيانات العامة GDPR فيما يتعلق بعدد من المشكلات". وجاء في الخطاب "من الضروري إجراء مزيد من الحوار مع سلطات حماية البيانات [...] لضمان قدرة ICANN على تنفيذ آلية للوصول إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة تتميز بالقدرة على التنبؤ بها والشفافية والمساءلة، وأن تحمي حقوق أصحاب البيانات وتفي أيضًا باحتياجات الأطراف التي لديها مصلحة مشروعة في الوصول إلى بيانات تسجيل gTLD وفقًا لما نصحت به اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة لـ ICANN [...]". أما فيما يخص مشكلة دقة بيانات التسجيل، فقد سعى مدير ICANN التنفيذي للحصول على وضوح حول ما إن كان عدم الامتثال لالتزام دقة البيانات سوف يؤدي إلى عدم القدرة فقط فيما يخص أصحاب البيانات، أو حتى تجاه الأطراف الأخرى المعتمدة على دقة ما يتم الإفصاح عنه من بيانات (مثل طالبي الحصول على بيانات تسجيل

غير عامة)، وذلك في ضوء وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بأن هناك خطر يتمثل في عدم الامتثال لقانون حماية البيانات العامة GDPR إذا لم يتم توضيح الخطوات المعقولة التي يجب أن يتخذها المتحكمون بالبيانات لتحقيق دقة البيانات.

- **شددت المفوضية الأوروبية،** في ردها الموجه إلى مدير ICANN التنفيذي (بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول 2020) **على أهمية سياسة ICANN وعملية التنفيذ لمعالجة القضايا المعقدة** وهي الرقابة ودقة بيانات التسجيل وعمليات نقل البيانات الدولية، بدءًا على وجه الخصوص من:
  - [...] نعتقد أن هذه المسائل هي في الأساس قضية تتعلق بسياسة ICANN ويجب معالجتها في عملية وضع السياسات المعجَّلة وفقًا للإجراءات المقررة. [...]
  - فيما يتعلق بالتحكم في البيانات، "[...] نرى أن تفاصيل نشاط المعالجة المشمول في نظام الوصول/الإفصاح القياسي وخاصة الكشف عن بيانات التسجيل يجب تحديدها في السياسة.يتطلب دور مراقب البيانات تنفيذ التدابير الفنية والتنظيمية اللازمة لضمان ولإثبات أن المعالجة تتم وفقًا لمتطلبات الإطار القانوني لحماية البيانات.عندما تقرر مجموعة من جهات الضبط بالتضامن فيما بينهم أغراض ووسائل المعالجة (والمشار إليهم بلفظ جهات الضبط المتضامنة)، يتعين عليهم تحديد مسؤوليات كل منهم بطريقة شفافة، عادةً عن طريق ترتيب فيما بينهم وكذلك من خلال إتاحة المعلومات حول هذه الاتفاقيات أما صاحب البيانات. ولتحقيق هذه الغاية، نعتقد أن من الضروري إبرام اتفاقيات رقابة وضبط لتوضيح أدوار ومسؤوليات كل منهما، أيضًا في سياق نظام مستقبلي ومركزي لصنع القرار".
  - "أما فيما يتعلق بمسألة دقة البيانات، فقد أكدت اللجنة مرارًا وتكرارًا على أن دقة بيانات تسجيل أسماء النطاقات ذات أهمية قصوى لغرض الحفاظ على أمن ومرونة نظام أسماء النطاقات - وهو الغرض المنصوص عليه أيضًا في لوائح ICANN.وهذا الأمر الآن معترف به صراحة في اقتراحنا الأخير بشأن توجيه حول أمن الشبكات وأنظمة المعلومات (توجيه NIS2) يكون منقحًا.يقدم مقترح المفوضية التزامات جديدة لسجلات وأمناء سجلات نطاق المستوى الأعلى TLD الذين يقدمون الخدمات في الاتحاد الأوروبي، وهي على وجه التحديد: 1) جمع بيانات دقيقة وكاملة فيما يخص تسجيل أسماء النطاقات والحفاظ عليها؛ و2) نشر بيانات تسجيل أسماء النطاقات غير الشخصية (أي فيما يتعلق بالكيانات الاعتبارية)، و3) توفير الوصول إلى بيانات تسجيل أسماء النطاقات الشخصية المحددة بناءً على طلبات قانونية ومسوغة حسب الأصول من الباحثين عن الوصول الشرعي، و4) الرد دون تأخير لا داعي له على جميع طلبات الوصول.يترك الاقتراح الباب مفتوحًا أمام إمكانية استخدام واجهة أو بوابة إلكترونية أو أداة فنية أخرى لتوفير نظام فعال لطلب بيانات التسجيل والوصول إليها".[13]
  - "أما فيما يتعلق بمسألة التحويلات الدولية، فيمكننا أن نؤكد أن المفوضية -كما هو موضح في رسالتها المؤرخة حزيران (يونيو) 2020- تعمل بنشاط على تطوير بنود تعاقدية قياسية لكل من عمليات النقل الدولية وعلاقة جهة الضبط/المعالج.في هذا الصدد، تم الانتهاء مؤخرًا من المشاورات العامة حول المسودة المنشورة في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2020".
  - "[...] على الرغم من أن تنفيذ تقييم حماية البيانات ليس من اختصاصنا، إلا إننا نظل ملتزمين بتسهيل التفاعلات بشأن هذه المسألة مع هيئات حماية البيانات الأوروبية [...]"

[13] إن الالتزام بنشر البيانات غير الشخصية بموجب مقترح توجيه NIS2 (كما هو موضح في البند(2)) يتعلق ببيانات التسجيل التي تخص الكيانات الاعتبارية وليست بيانات شخصية.

المواقف الحالية

- مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان ICANN70 (بتاريخ 25 آذار (مارس) 2021) فيما يخص التقرير النهائي للمرحلة الثانية من العملية المعجلة لوضع السياسات، لكي يقوم مجلس إدارة "ICANN بالنظر في بيان الأقلية من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والخيارات المتاحة لمعالجة مخاوف السياسة العامة الواردة فيه، واتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء."
- بيان GAC الختامي في اجتماع ICANN69 (المؤرخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020) الي يؤكد من جديد نصيحتها السابقة في البيان الختامي الصادر في سان خوان (الوصول العام إلى بيانات التسجيل الخاصة بالجهات الاعتبارية مقابل الطبيعية) بالإضافة إلى البيانات السابقة حول دقة بيانات التسجيل (بيان الأقلية من GAC حول التقرير النهائي للمرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة) والضرورة الحتمية في أن تلبي WHOIS احتياجات حماية المصالح العامة (بيان أبوظبي الختامي للجنة الاستشارية الحكومية).
- بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات المستوى الأعلى العام 24 (gTLD آب (أغسطس) 2020)
- بيان GAC الختامي في اجتماع ICANN68 (بتاريخ 27 يونيو/حزيران 2020) الذي يشدد على الحاجة إلى تطوير أي نظام وصول/إفصاح قياسي مقترح، والاعتباري مقابل الطبيعي، ودقة البيانات، والتحكم في البيانات، ورسائل البريد الإلكتروني مجهَّلة المصدر
- تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP 5 أيار (مايو) 2020)
- إسهام اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير المبدئي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP 24 آذار (مارس) 2020)
- بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الختامي الصادر باجتماع ICANN67 (بتاريخ 14 مارس/آذار 2020) الذي يتابع تنفيذ مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي الصادر في مونتريال.
- مبادئ اعتماد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (21 كانون الثاني (يناير) 2020) المضمنة الآن في التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
- تعليقات GAC (في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019) على توصيات فريق مراجعة خدمة دليل التسجيل WHOIS الثانية
- نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في البيان الختامي الصادر في مونتريال باجتماع ICANN66 (في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019) فيما يخص الإطار الزمني لتنفيذ المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP والمطلب المؤقت بتوفير "وصول معقول" إلى بيانات تسجيل gTLD غير العامة. وتم تقديم متابعة على نصائح اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة فيما يخص تنفيذ سياسة اعتماد خدمات الخصوصية/ البروكسي.
- ركزت التعليقات المبكرة للجنة الاستشارية العامة في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 19 تموز/يوليو 2019) على فهم اللجنة الاستشارية العامة لتعريفات العمل الرئيسية للعملية المعجّلة لوضع السياسات
- بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي في اجتماع مراكش (في 27 حزيران/يونيو 2019) بإلغاء نصيحة بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الختامي في اجتماع كوبي
- رد اللجنة الاستشارية العامة في (24 نيسان/أبريل 2019) على إخطار مجلس إدارة ICANN (في 8 آذار/مارس 2019) من حول منظمة دعم الأسماء العامة على توصيات سياسة المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات والذي اعتبرت فيه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC توصيات السياسة من المرحلة الأولى من عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP أساسًا كافيًا لمجتمع ICANN والتنظيم للمضي قدمًا، وأبرز المخاوف الخاصة بالسياسة العامة، والتي تشمل "المتطلبات الحالية في المواصفات المؤقتة التي تحكم بيانات تسجيل gTLD [...] والتي لا تفي باحتياجات إنفاذ القانون والأمن السيبراني"

- ركزت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية الختامي في اجتماع كوبي على هامش اجتماع ICANN64 (بتاريخ 14 آذار/مارس 2019) على ضمان الاستمرار المناسب للعمل في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات وتنفيذ سياسة المرحلة الأولى.
- بيان اللجنة الاستشارية العامة/ اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات (13 آذار (مارس) 2019)
- مدخلات اللجنة الاستشارية العامةبشأنالتقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)
- مساهمة اللجنة الاستشارية العامة بشأن التقرير المبدئي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (21 كانون الأول (ديسمبر) 2018)
- ملاحظات GAC حول WHOIS وتشريع حماية البيانات (القسم 4.2) ومتابعة المشورة السابقة (القسم 6.2) في بيان برشلونة الختامي على هامش اجتماع ICANN63 (بتاريخ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018) ورد مجلس إدارة ICANN في بطاقة تسجيل النتائج (بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2019)
- التعليقات المبدئية للجنة الاستشارية الحكومية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) على مسودة إطار لنموذج وصول موحد محتمل نشرتها ICANN في 20 آب (أغسطس) 2019.
- مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في بنما على هامش اجتماع 28) ICANN62 حزيران (يونيو) 2018)
- كانت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان على هامش اجتماع (15 ICANN61 آذار (مارس) 2018) موضوعًا لمشاورة غير رسمية بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة (8 ICANN أيار (مايو) 2018) والتي أدت إلى إصدار بطاقة سجل أداء مجلس الإدارة (11 أيار (مايو) 2018). وردًا على ذلك، طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية من مجلس الإدارة أن يقرر اتخاذ إجراء بشأن مشورة كان يمكن أن يرفضها (17 أيار (مايو) 2018). أصدر مجلس إدارة ICANN بطاقة سجل أداء محدثة (30 أيار (مايو) 2018) كجزء من القرار الرسمي.
- تعقيباللجنة الاستشارية العامة (8 آذار (مارس) 2018) على النموذج المؤقت المقترح للامتثال للقانون العام لحماية البيانات
- تعليقات اللجنة الاستشارية العامة GAC (بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2018) على النماذج المؤقتة للامتثال لقانون حماية البيانات العامة GDPR
- تم قبول مشورة GAC في بيان أبوظبي في ICANN60 1 تشرين الثاني (نوفمبر\9 2017) وفقًا لبطاقة تسجيل النتائج الخاصة بمجلس إدارة (4 ICANN شباط (فبراير) 2018)
- مبادئ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS لـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

أسئلة لنظر ممثل اللجنة الاستشارية العامة GAC

استعدادًا لهذه الجلسة وجلسات GAC الأخرى في ICANN71 والاجتماعات المستقبلية، فقد تم اعتبار أن ممثلي GAC يمكن أن يستفيدوا من مناقشة أعمق لموضوعات ICANN المختلفة داخل حكومتهم أو منظمتهم. أدناه، كتجربة لـ ICANN71، هناك تعاون لطاقم منظمة ICANN لتطوير بعض نماذج الأسئلة لممثلي GAC للنظر فيها كجزء من الاستعدادات لجلساتهم ومشاركة معلومات الاجتماع - للمساعدة في المناقشات ومشاركة أفضل الممارسات وتحديد الأساليب المختلفة أو الاستراتيجيات التي تتخذها الحكومات المختلفة لهذه القضايا. يمكن للقراء استخدام الأسئلة الواردة أدناه لتركيز جهود التحضير أو كوسيلة لتوسيع حوار الاجتماع المستقبلي. الرجاء إبلاغ فريق دعم GAC إذا وجدت هذه الأنواع من الأسئلة ذات قيمة في التحضير للاجتماع

فيما يتعلق بالاعتماد في النظام المقترح للوصول القياسي والإفصاح عن بيانات تسجيل gTLD (نظام SSAD):

- هل توجد هيئة اعتماد في بلدك يمكن تعيينها على هذا النحو لـ SSAD؟
- كيف ستعتمد سلطات الاعتماد في بلدك المستخدمين الشرعيين لـ SSAD؟

بخصوص نقل البيانات:

- هل هناك متطلبات قانونية لنقل بيانات التسجيل التي تحتوي على بيانات شخصية خارج نطاق ولايتك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي تلك؟

فيما يتعلق بالأسس القانونية للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة من قبل السلطات:

- ما هو الأساس القانوني الذي يمكن للسلطات في بلدك أن تطلب الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة بواسطة السجلات/أمناء السجلات؟
- تحت أي أساس قانوني يمكن للسلطات في بلدك أن تطلب الكشف عن بيانات التسجيل غير العامة من قبل السجلات/أمناء السجلات في ولاية أخرى؟
- بموجب أي أساس قانوني يمكن للسلطات في ولاية أخرى أن تطلب الكشف عن بيانات التسجيل غير العامة من قبل السجلات/أمناء السجلات في بلدك؟

الوثائق المرجعية الرئيسية

- توثيق اللجنة الاستشارية العامة
  - ملاحظات موجزة لاجتماع التوضيح بين GAC ومجلس إدارة ICANN (بتاريخ 21 نيسان (أبريل) 2021) الذي ناقش الأسئلة التوضيحية بشأن مشورة بيان GAC ضمن ICANN70
  - مواد جلسة GAC ضمن ICANN70 (بتاريخ 22 آذار (مارس) 2021) بما في ذلك الشرائح التي تقدم جدولًا زمنيًا لتوفر نظام الوصول/الإفصاح، ومناقشة تحديات تنفيذ المرحلة الأولى من EPDP، وتقدم المرحلة 2أ ودقة بيانات التسجيل.
  - مواد جلسة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في اجتماع ICANN69 (بتاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2020) بما في ذلك شرائح تقدم نظرة عامة على توصيات المرحلة الثانية لعملية وضع السياسات المعجَّلة، ومخاوف اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وأصحاب المصلحة الآخرين المتعلقة بهم بالإضافة إلى جدول زمني للخطوات التالية
  - ملاحظات موجزة لحوار اللجنة الاستشارية الحكومية GAC / الرئيس التنفيذي (14 أيلول (سبتمبر) 2020) عقب خطاب رئيس ICANN التنفيذي إلى رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية (10 GAC أيلول (سبتمبر) 2020) ردًا على بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
  - ملخص اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للتقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP (7 شباط (فبراير) 2020)
  - ورقة مناقشة ندوة اللجنة الاستشارية العامة بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات الخاصة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (23 أيلول (سبتمبر) 2019)
- المراكز الحكومية
  - خطاب المفوضية الأوروبية إلى مدير ICANN التنفيذي (بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول 2020) ردًا على خطاب المتابعة (بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020) فيما يخص بيان أقلية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بخصوص التقرير النهائي للمرحلة الثانية من عملية وضع السياسات المعجَّلة حول بيانات تسجيل gTLD (بتاريخ 24 أغسطس/آب 2020)
  - التعليق العام للمفوضية الأوروبية (17 نيسان (أبريل) 2019) والتوضيحات اللاحقة (3 مايو (أيار) 2019) بخصوص توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات
  - خطاب وزارة الخارجية الأميركية مساعد وزير التجارة لشؤون الاتصالات والإعلام https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/redl-to-chalaby-04apr19-en.pdf (4 نيسان (أبريل) 2019) واستجابة الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN (22 نيسان (أبريل) 2019)
  - الإسهام الفني للمفوضية الأوروبية بشأن نماذج نظام WHOIS المقترحة نيابةً عن الاتحاد الأوروبي وخطاب التعريف (7 شباط (فبراير) 2018)
- مراسلات هيئات حماية البيانات
  - رسالة من هيئة حماية البيانات البلجيكية (4 كانون الأول (ديسمبر) 2019)
  - رسالة من مجلس حماية البيانات الأوروبي (5 تموز (يوليو) 2018)
  - بيان مجلس حماية البيانات الأوروبي بشأن ICANN /WHOIS (27 أيار (مايو) 2018)
  - رسالة من فرقة العمل العاملة بالمادة 29 (11 نيسان (أبريل) 2018)
  - رسالة من فرقة العمل العاملة بموجب المادة 29 لدىICANN (6 كانون الأول (ديسمبر) 2017)

- السياسة الحالية ونتائج وضع السياسات المستمرة
  - التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات (31 EPDP شباط (فبراير) 2020)
  - ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات (26 EPDP آذار (مارس) 2020)
  - التقرير المبدئي للمرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2020)
  - سياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام (20 أيار (مايو) 2019) التي تحل محل المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (17 أيار (مايو) 2018)
  - التقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)
- قرارات مجلس إدارة ICANN
  - قرار مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 12 أيار (مايو) 2021) يتبنى رده على مشورة GAC ضمن ICANN70 فيما يتعلق بالتقرير النهائي للمرحلة 2 من EPDP وبيان الأقلية من GAC.
  - قرار مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 25 آذار (مارس) 2021) لبدء مرحلة تصميم التشغيل لمدة 6 أشهر (ODP) فيما يتعلق بتوصيات سياسة SSAD الخاصة بالمرحلة الثانية من EPDP الخاصة بـ GNSO
  - قرارات مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 25 فبراير/شباط 2020) فيما يخص إجراءات مجلس الإدارة حول توصيات فريق مراجعة خدمة دليل التسجيل WHOIS الثانية
  - قرار مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 7 نوفمبر/تشرين الثاني2019) فيما يخص تأجيل إنفاذ الامتثال لسياسة التوافق في الآراء لنظام WHOIS المفصَّلة
  - بطاقة سجل أداء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 مايو (أيار) 2019)
  - قرار مجلس إدارة ICANN (بتاريخ 17 أيار/مايو 2018) باعتماد المواصفة المؤقتة
- مؤسسة ICANN ومساهمة مجموعة الدراسة الفنية
  - تحليل منظمة ICANN لتأثير سياسة بيانات التسجيل على سياسات ICANN الحالية وفقًا لتوصية المرحلة الأولى لعملية وضع السياسات المعجَّلة رقم 27:
    - تقرير الموجة 1 فيما يتعلق بالتأثيرات على سياسات ICANN السارية، بما في ذلك سياسة الانتقال إلى نظام WHOIS المفصّل (14 فبراير/شباط 2020)
    - تقرير الموجة 1.5 فيما يتعلق بالتأثيرات على سياسات ICANN قيد التنفيذ، والتي تتناول اعتماد الخصوصية/الوكيل (11 يناير/كانون الثاني 2021)
  - دراسة ICANN بشأن التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في خدمات دليل بيانات تسجيل اسم النطاق (8 تموز (يوليو) 2020) التي أُعدت وفقًا للتوصية 17.2 من التقرير النهائي للمرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وأيضًا المقترحة على فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات في بداية المرحلة "2أ" (بتاريخ 26 يناير/كانون الثاني 2021)
  - استكشاف النموذج الموحد للوصول إلى بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام gTLD (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2019)، ورقة قُدِمت كأساس لسعي مؤسسة ICANN للحصول على توضيح من المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB فيما يخص امتثال النموذج الموحد للوصول إلى البيانات UAM للقانون العام لحماية البيانات GDPR
  - النموذج الفني للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة (30 نيسان (أبريل) 2019)
- المشورة القانونية التي قدمتها Bird & Bird لفريق EPDP حتى الآن كجزء من المداولات حول الأسئلة القانونية التي نشأت خلال المرحلة 1، المرحلة 2 والمرحلة 2أ
  - الأشخاص الاعتباريون مقابل الأشخاص الطبيعيين:اعتراف الاتحاد الأوروبي والطرف الثالث بمصالح نشر بيانات التسجيل (27 نيسان (أبريل) 2021)

- خيارات لإخفاء عنوان جهة الاتصال (9 نيسان (أبريل) 2021)
- الأشخاص الاعتباريون مقابل الأشخاص الطبيعيين:"الشخصية الاعتبارية والموافقة ومستوى المخاطر المرتبطة بأسس مختلفة لنشر البيانات الشخصية (6 نيسان (أبريل) 2021)
- الحالات المستخدمة من أجل أتمتة عملية الإفصاح (بتاريخ 23 نيسان/أبريل 2020)
- متابعة حول مبدأ الدقة والاعتباري مقابل الطبيعي (بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2020)
- خيارات الموافقة لغرض جعل البيانات الشخصية عامة (بتاريخ 13 آذار/مارس 2020)
- أسئلة فيما يخص نظام للوصول/الإفصاح القياسي ("SSAD")، الخصوصية/البروكسي والبريد الإلكتروني المجهّل (4 شباط/فبراير 2020)
- المصالح المشروعة وتقديم الطلبات التلقائية و/أو عمليات الإفصاح (بتاريخ 10 أيلول (سبتمبر) 2019)
- الأساس القانوني للإفصاح لجهات إنفاذ القانون خارج نطاق اختصاص جهة الضبط (بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2019)
- المسئولية والضمانات وجهة التحكم وجهة المعالجة (بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2019)
- الأساس القانون لنقل WHOIS الكثيفة (بتاريخ 8 آذار/مارس 2019)
- إدراج خانة "المدينة" في بيانات Whois المتاحة للجمهور (بتاريخ 13 شباط/فبراير 2019)
- معنى مبدأ الدقة بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR (بتاريخ 8 شباط/فبراير 2019)
- تطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR على ICANN (بتاريخ 7 شباط/فبراير 2019)
- المسئولية فيما يتصل بالتعريف الذاتي للمسجل باعتباره شخصًا طبيعيًا غير طبيعي (بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2019)
- تفسير قانون حماية البيانات العامة GDPR المادة 6(1)(ب) (23 كانون الثاني/يناير 2019)
- إشعار إلى جهات الاتصال الفنية (بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2019)

المزيد من المعلومات

صفحة مرجع مؤسسة ICANN بشأن قضايا حماية البيانات/الخصوصية
https://www.icann.org/dataprotectionprivacy

عملية وضع السياسات العاجلة لدى GNSO بخصوص المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD
https://gnso.icann.org/en/group-activities/active/gtld-registration-data-epdp (المرحلة الأولى)
https://gnso.icann.org/en/group-activities/active/gtld-registration-data-epdp-phase-2

إدارة الوثائق

اجتماع	منتدى السياسات الافتراضي للاجتماع رقم ICANN71، للفترة من 14 إلى 17 حزيران (يونيو) 2021
العنوان	موجز GAC لاجتماع ICANN71 - الجلسة 8 - RDS/WHOIS وسياسة حماية البيانات
التوزيع	أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية (قبل الاجتماع) وعامة الجمهور (بعد الاجتماع)
تاريخ التوزيع	الإصدار 1: 1 يونيو/حزيران 2021